

محددات تكامل النظام المحاسبي بغرض تقييم الرقابة الداخلية
بالتطبيق على الشركات المساهمة المقيدة بسوق الأوراق المالية العراقية

الاستاذ الدكتور

صبري عبدالحميد السيد السجيني

استاذ المحاسبة المساعد

كلية التجارة - جامعة المنصورة

الباحث

فرهاد امين باراني

المحاسبي على تقييم الرقابة
الداخلية في ظل نظم تكنولوجيا
المعلومات المعاصرة.
وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج
أهمها إن تطبيق المعايير المحاسبية في
نظام الرقابة الداخلية في الشركات
المساهمة يحقق الجودة والشفافية
للمعلومات المحاسبية الألكترونية الواردة
في التقارير المالية فضلا عن دورها في
حماية اصول تلك الشركات والذي
ينعكس ذلك على زيادة ثقة المستخدمين
في تلك المعلومات، وتعلق الرقابة

المخلص

استهدفت الدراسة التعرف على أهم
محددات تكامل النظام المحاسبي في
الشركات المساهمة المسجلة في سوق
الأوراق المالية العراقية لرفع كفاءة
الرقابة الداخلية. وتحديد أهم المتطلبات
الواجب توافرها في نظام المعلومات
المحاسبية للاعتماد عليها في عمليات
المراجعة لكي يقوم المراجع الخارجي
بتحقيق الهدف المرجو من عمليات
المراجعة في ضوء معايير المراجعة،
ودراسة مدى تأثير نظام المعلومات

والعمل لديها، وضرورة تطبيق المعايير الدولية التي تختص بحماية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات مما يزيد من ثقة لدى المستخدمين في نظام المعلومات المحاسبي. وينبغي على ادارات واقسام التنفيذ ومسؤولي أمن الحاسبات فيها توجيه العناية المستمرة لاجراءات الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسوب سواء كانت اساليب الرقابة العامة او التطبيقية لاهميتها الكبيرة في اقامة نظام رقابة داخلي فعال ومن مسؤولية الإدارة متابعة مدى إلتزام العاملين بتلك الإجراءات مع امكانية تقييم أدائهم.

Abstract

The study aimed to identify the most important determinants of the integration of the accounting system in the listed and contributed companies in the Iraqi stock market for the raising of efficiency of the internal control. Another purpose of the study is to specify the most important requirement, which is necessary for the external auditor to be in the accounting information system, to be

بإجراءات انشاء إدارة مستقلة للحاسوب وفصل الواجبات المرتبطة بها ووضع إجراءات لتطوير الأنظمة والرقابة على أمن الأجهزة والبرامج والبيانات، وان توافر المهارات الادارية والمحاسبية والتقنية للأفراد يزيد من كفاءة عملية المراجعة وفاعلية الرقابة الداخلية للشركات المساهمة.

كما أوصت الدراسة بأن على الشركات المساهمة في سوق الاوراق المالية العراقية ضرورة الاستفادة من الامكانيات الهائلة لنظم الحاسوب في مجال العمل المحاسبي تحقيقاً لمزايا هذه النظم في تطوير اجراءات الرقابية

used for preview processes to achieve the expected purpose of the review processes in the light of auditing standards. The last thing of the purposes in the study is to study the impact of the accounting information systems on the evaluation of the internal control in light of contemporary information technology systems.

The study reached many results, the most important of these is the application of the accounting standards in the

internal control system in the participating companies, it achieves quality and transparency for the electronic accounting information's contained in financial reports, instead of its role for protecting the assets of those companies, and this is reflected on increasing of the users confidence on those information. The control is related to procedures for the establishment of an independent management of the computer and the separation of the duties associated with it, and establishes procedures for the development of systems and control of hardware, software, and data security. The availability of administrative, accounting and technical skills for individuals increases the efficiency of the review process and the effectiveness of internal control of listed companies.

The study also recommended the joint stock companies in the Iraqi Stock market to take advantage of the enormous possibilities of the computer

system in the field of accounting work to achieve the benefits of these systems in the development of the control procedures and the work with it, and the need of applying the standards which specialize in the protection of infrastructure for information technology, which increases the confidence of the users in the accounting information system. The administrations and categories of the implementation and the officials of computing security of it, should direct the continuing care of the internal control procedures in the light of using the computer whether if it is the general control methods or the applied control methods because of its large importance in the establishment of an effective system of internal control, and it is the administrators responsibility to follow up the commitment of the workers with these procedures with possibility of evaluating their performance

مقدمة:

إن مراجعة الحسابات هي إختيار تقني صارم لكثير من الأطراف وصعبة للشخص الذي يقوم بها، وبالتالي فإن من يقوم بعملية المراجعة يجب أن يكون مؤهلا يتوفر لديه مواصفات خاصة وهذا لطبيعة مهنة المراجعة التي تتميز بالمصدقية والدقة، بإعتبارها أداة فعالة، ترجع أهميتها إلى انها الركيزة والأداة الأساسية في التحقق من صحة البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية المختلفة والتأكد من دقة تعبير القوائم المالية عما تتضمنه من حقائق مالية عن الشركة وأوجه نشاطها ومدى تطابق الإجراءات الموضوعية من طرف إدارتها لتفادي مختلف الأخطاء المحاسبية ومنع حالات الغش والتلاعب

بأملاكه (وسيلة، ٢٠١٢، ص ١٦)، والواقع ان متخذي القرارات في حاجة الى المعلومات لتساعدهم في القيام باعمالهم الادارية لتادية وظائفهم فيما يتعلق بالتخطيط والتنظيم والتوظيف والرقابة، ذلك لان نجاح الشركة في تحقيق اهدافها يعتمد الى حد كبير على درجة كفاءة اجهزتها الادارية في اداء وظائفها، ويعتمد ذلك بالتالي على نوعية المعلومات التي تستخدم عند اتخاذ القرارات المختلفة، اي ان المعلومات الجديدة والدقيقة توصل الى قرارات جيدة بشرط ان يحسن استخدامها، ويؤدي ذلك ايضا الى اداء جيد لمختلف اوجه النشاط وبالتالي تحقيق الاهداف.

مشكلة الدراسة:

من خلال ما تقدم ومشاهدات الباحث واطلاعه

يتضح أنه هناك فجوة بحثية لم تركز عليها الدراسات السابقة وعلى ذلك يمكن صياغة المشكلة البحثية في التساؤل الرئيس التالي:

" ما هو أثر محددات تكامل النظام المحاسبي في تقييم الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة المقيدة بسوق الأوراق المالية العراقية؟"

أهمية الدراسة

تتضح أهمية الدراسة من خلال الآتي:

١. زيادة الاهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية وما تتطلبه من ضرورة الاهتمام من قبل مراجعي الحسابات في التحقق من البيانات المالية والمعالجات المحاسبية الناشئة عنها وتأثيراتها على التقارير والقوائم

المالية التي يتم من خلالها الإفصاح عنها.
٢. إبراز الدور الحيوي للرقابة الداخلية في تحسين جودة القوائم المالية وعناصر المحتوى المعلوماتي وما يترتب عليها من اتخاذ قرارات هامة من قبل مستخدمي تلك القوائم.

أهداف الدراسة

تتلخص هذه الأهداف فيما يلي:

١. التعريف بأهم محددات تكامل النظام المحاسبي في الشركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية العراقية لرفع كفاءة الرقابة الداخلية.
٢. تحديد أهم المتطلبات الواجب توافرها في نظام المعلومات المحاسبية للاعتماد عليها في عمليات المراجعة لكي يقوم المراجع الخارجي بتحقيق الهدف

المرجو من عمليات المراجعة في ضوء معايير المراجعة. ٣. دراسة مدى تأثير نظام المعلومات المحاسبي على تقييم الرقابة الداخلية في ظل نظم تكنولوجيا المعلومات المعاصرة.

فروض الدراسة:

تبنى الدراسة على اختبار الفرض الرئيسي التالي:
" لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين محددات تكامل النظام المحاسبي وبين تقييم مستوى نظام الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة".

ويتفرع عنه الفروض الثلاثة الفرعية المرتبطة بأهم أهداف تقييم نظام الرقابة الداخلية على النحو التالي :

الفرض الفرعي الأول: " لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين محددات تكامل النظام المحاسبي

وبين مستوى تحقيق هدف حماية الأصول في الشركات المساهمة".
الفرض الفرعي الثاني: " لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين محددات تكامل النظام المحاسبي وبين تحقيق مستوى هدف الأمن والسلامة في الشركات المساهمة".
الفرض الفرعي الثالث: " لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين محددات تكامل النظام المحاسبي وبين هدف تقييم إدارة المخاطر".

١. مفهوم نظام المعلومات المحاسبية

يعد نظام المعلومات المحاسبية من الأنظمة الأساسية في الشركة حيث من خلاله يتم انتاج المعلومات والتي عن طريقها يتم معرفة الوضع المالي للشركة ومعرفة ادائها، ويهدف بالدرجة الاولى الى توصيل تلك المعلومات بشكل مناسب

للمستخدمين وفي الوقت المناسب وبدقة متناهية وبأقل تكلفة ممكنة، وقد ساعد التطور التكنولوجي وإستعمال الحاسوب في مجال معالجة المعلومات الى تصميم انظمة محاسبية راقية وفي تحقيق أهداف التقارير المالية وتقديم تأكيد مستمر على صحة وسلامة وموثيقة هذه المعلومات.

يعرف نظام المعلومات بأنه " ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الاعمال والعناصر والموارد تقوم بتجميع وتشغيل وادارة ورقابة البيانات بغرض انتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات من خلال شبكة قنوات وخطوط الاتصال، سواء كان نظاما يدوي بسيط يتكون من مجموعة من الملفات والدفاتر والمستندات او

كان نظام شامل ومعقد يقوم على استخدام الحاسوب" (احمد، ٢٠٠٦، ص ٢١).

كما يُعرف نظام المعلومات على أنه عبارة عن التجهيزات والاجراءات والوثائق والاتصالات والتي تجمع وتلخص وتعالج وتخزن البيانات لاستخدامها في عملية التخطيط، والموازنة، والحسابات، والسيطرة والعمليات الاخرى المختلفة للشركة وتوجيهها لتحقيق الأهداف العامة لها(فاطمة، ٢٠١٢، ص ١٦).

٢. مكونات نظام المعلومات المحاسبية:

تتمثل في الآتي

أ. وحدات الادخال (وحدة تجميع البيانات): تقوم هذه الوحدات بتجميع واستقبال البيانات

والتعليمات وادخالها الى الحاسب

ب. وحدة المعالجة المركزية (وحدة تشغيل البيانات): وتعتبر هذه الوحدة القلب النابض للحاسوب، وتقوم هذه الوحدة بالتحكم وتشغيل كافة العمليات التي يقوم بها الحاسوب، وتتكون هذه الوحدة من الذاكرة الرئيسية، ووحدة الحاسب والمنطق، ووحدة التحكم.

ج. وحدة تخزين واسترجاع البيانات: وهي الوحدة التي تقوم بتخزين البيانات والمعلومات بعد معالجتها، بهدف استخدامها في المستقبل أو إجراء أي عمليات عليها ويتم إسترجاع البيانات عن طريق وحدات الإخراج المختلفة، طابعة، وشاشة وغيرها.

د. وحدة توصيل المعلومات (وحدة الإخراج): وهي عبارة عن الوسائل والقنوات التي تستخدم لتوصيل المعلومات المحاسبية إلى كل الوحدات الإدارية، حتى يتم إتخاذ القرار الإداري بفاعلية، وقد تكون عبارة عن مستندات (تقارير، قوائم مالية).

٣. مفهوم التكامل بين نظم المعلومات المحاسبية في بيئة تكنولوجيا المعلومات:

يشكل النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية جزءاً كبيراً ومهماً من النظام الكلي للمعلومات في أية شركة، نظراً لتعدد النظم الفرعية التي يتكون منها، وأن هذه النظم الفرعية تشكل مجموعة من الإختصاصات العلمية المتنوعة، لذا فإن الأمر يتطلب وجود فريق عمل يضم

كافة هذه الإختصاصات بما يحقق التنسيق والترابط والتكامل، نظراً لتعدد النظم الفرعية التي يتكون منها النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية (ليلي، ٢٠١٢، ص ٢٧٤).

٤. مفهوم نظام الرقابة الداخلية:
وفق الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) فإنه يعرف الرقابة بأنها " دور الأشخاص الذين يعهد إليهم مهمة الإشراف ومراقبة وتوجيه الوحدة ويعتبر هؤلاء الأشخاص المسؤولين عن الرقابة وفي العادة هم مسؤولون عن ضمان أن الوحدة تحقق اهدافها وتقدم التقارير المالية وكذلك التقارير الى الاطراف المعنية (أراز، ٢٠١٣، ص ١٥).

أحدث تعريف لنظام الرقابة الداخلية جاء من لجنة رعاية المصالح (COSO) بأنه "عمليات تتجز من مجلس إدارة المنشأة، وأنها صممت لتوفير التأكيد المعقول فيما يتعلق بإنجاز عدة اهداف منها: كفاية العمليات وفعاليتها وإمكانية الإعتماد على التقارير المالية والإلتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة السارية المفعول (علاء، ٢٠١٠، ص ١٣).

٥. هيكل نظام الرقابة الداخلية:
أن تقرير لجنة (COSO) بعنوان الإطار المتكامل للرقابة الداخلية تعتبر من التقارير المهمة التي أسهمت في الاهتمام بالرقابة الداخلية وعلى وفق هذا التقرير تشمل الرقابة الداخلية خمس فئات من عناصر ويطلق عليها مكونات نظام الرقابة الداخلية وهي (سركوت، ٢٠١٢، ص ٤٢: ٤٤):

أ. بيئة الرقابة: تتضمن بيئة

الرقابة الالتزام بالنزاهة والأخلاقيات، والإشراف على الرقابة الداخلية من قبل مجلس إدارة مستقل عن الإدارة ووضع هياكل للسلطات والمسؤوليات لتحقيق أهداف الإدارة التي يشرف عليها المجلس،

ب. تقييم المخاطر: ان تحديد

المخاطر وتحليلها هي عملية متواصلة وجزء أساسي من مكونات الرقابة الداخلية الفعالة، ويجب على الإدارة ان تسلط الضوء على المخاطر في كافة مستويات الشركة وان تتخذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها.

ج. النشاطات الرقابية: النشاطات

الرقابية عبارة عن سياسات وإجراءات واليات تدعم توجيهات الإدارة وهي تضمن القيام

بإجراءات لمعالجة المخاطر، (غاشوش، ٢٠١١، ص ١٦).

د. المعلومات والاتصالات: إن

نظام المعلومات الملائم للتقرير المالي بضمنه النظام المحاسبي يتكون من مجموعة الأنشطة التي تعمل على جمع وإدخال ومعالجة وتلخيص البيانات وإيصال المعلومات عبر قنوات الإتصال لمتخذي القرار والإحتفاظ بنظام للمسؤولية عن الوصول والإلتزامات وحقوق الملكية، اما الإتصالات فيقصد بها الفهم الواضح للدوار والمسؤوليات الفردية المتعلقة بالرقابة الداخلية على التقارير المالية، وتأخذ الإتصالات صوراً وأشكلاً متعددة مثل دليل السياسات والإجراءات ودليل التقرير المحاسبي والمالي وخرائط التدفق والمذكرات

نطاق ضيق وباستخدام الأساليب التقليدية، يمكن بعد استخدام الحاسبات الإلكترونية، أن يتم التحليل علي نطاق واسع وبطريقة علمية وباستخدام أساليب بحوث العمليات.

-حدوث تغيير ملحوظ في أسلوب عرض النتائج والمعلومات حيث أصبحت مخرجات الكمبيوتر تستخدم كتقارير وخصوصاً بعد تطوير وحدة المخرجات وتزويدها بوحدات لإعداد الرسوم البيانية والتحرير.

ب. وسائل تقييم نظام الرقابة الداخلية:

الوسائل التي يستخدمها المراجع للتعرف على نظام الرقابة الداخلية وفحص وتقييم كفاءتها ومنها (Prasad, 2010, pp214-232):

-قائمة الاستقصاء وتقدم إلى العاملين بالمنشأة لاستطلاع آرائهم نحو منظومة الرقابة الداخلية.

-الملخص التذكيري من خلاله يقوم المراجع بوضع قواعد وأسس نظام رقابة داخلية سليم.

-التقرير الوصفي بهدف إلي وصف الإجراءات المتبعة لكل عملية من العمليات مع وصف نظام الرقابة و الدورة المستندية.

-دراسة الخرائط التنظيمية لتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال دراسة الخرائط التنظيمية.

-فحص النظام المحاسبي للحكم على نظام الرقابة الداخلية من خلال دراسة قائمة بالسجلات

-المحاسبية وإنشاءها ومراجعتها والدورة المستندية.

ج. تقييم اساليب نظام الرقابة الداخلية:

إن هناك ثلاثة محاور لتقييم أساليب الرقابة في ظل تشغيل النظم الإلكترونية:

- دراسة نظام الرقابة الداخلية المحاسبية

- إختبارات تنفيذ الإجراءات

الرقابية العامة: تتعلق

إختبارات تنفيذ أنظمة الرقابة

الداخلية أساسا بالأسئلة الآتية

(بوطورة، ٢٠٠٧، ص ٣٨)

■ هل تم تنفيذ الإجراءات

الرقابية الضرورية؟

■ كيف تم تنفيذها؟

■ من الذي قام بالتنفيذ؟

- إختبارات تنفيذ الإجراءات

الرقابية التطبيقية:

ويتم ذلك من خلال ما يلي

(جعفر، ٢٠١٣، ص ٢٩٠):

■ إختبارات إجراءات الرقابة التطبيقية يدويا.

■ إختبارات إجراءات الرقابة التطبيقية بالحاسوب.

٧. الدراسة التطبيقية:

استكمالاً لما عرضت له الدراسة من رؤى نظرية حول الإطار المفهومي لمحددات تكامل النظام المحاسبي بهدف تقييم الرقابة الداخلية بالشركات المساهمة المقيدة بسوق الأوراق المالية العراقية، يأتي هذا الجزء ليستكشف العلاقة بين محددات تكامل النظام وبين تقييم مستوى نظام الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة المقيدة بسوق الأوراق المالية العراقية.

قام الباحث بالاطلاع على أدبيات البحث في مجال محددات تكامل النظام المحاسبي، و حماية الاصول في الشركات المساهمة،

والامن والسلامة في الشركات
المساهمة، وتقييم إدارة المخاطر
وذلك بهدف صياغة محاور
الاستبانة.

تم عرض الاستبانة في
صورتها الأولية على سيادة
المشرف مكونة من ثلاثة محاور
رئيسية، وقد تم تعديل ما رأوا
تعديله، وكانت الإجابة على
المحاور في صورة مقياس ليكرت
خماسي (موافق تماماً - موافق -
محايد - غير موافق - غير موافق
مطلقاً).

وتم وضع الأداة في صورتها
النهائية مكونة من ثلاثة محاور
رئيسية هي:

المحور الأول: حماية الاصول
في الشركات المساهمة.

المحور الثاني: الامن والسلامة
في الشركات المساهمة.

المحور الثالث: تقييم ادارة
المخاطر.

تحليل نتائج الدراسة التطبيقية:
نتائج الفرض الأول: " لا توجد
علاقة ذات دلالة إحصائية بين
محددات تكامل النظام المحاسبي
وبين مستوى تحقيق هدف حماية
الاصول في الشركات المساهمة".

للتحقق من صحة هذا الفرض
قام الباحث باستخدام اختبار (كأ
Chi-Square Test) لحسن المطابقة
لكل مفردة للكشف عن العلاقة
بين محددات تكامل النظام
المحاسبي وبين مستوى تحقيق
هدف حماية الاصول في
الشركات المساهمة .

جاءت استجابات عينة
الدراسة حول العلاقة بين

محددات تكامل النظام المحاسبي وبين مستوى تحقيق هدف حماية الاصول في الشركات المساهمة بأن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في جميع العبارات لصالح البديلين (موافق وموافق تماماً) حيث جاءت جميع قيم (كا٢) دالة عند مستوى دلالة (٠.٠١). وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون أو يوافقون تماماً على وجود علاقة قوية بين محددات تكامل

النظام المحاسبي وبين مستوى تحقيق هدف حماية الاصول في الشركات المساهمة.

مما سبق يتضح للباحث وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات تكامل النظام المحاسبي وبين مستوى تحقيق هدف حماية الاصول في الشركات المساهمة، وهذا يعنى

رفض الفرض الصفري السابق وقبول الفرض البديل الذى ينص على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات تكامل النظام المحاسبي وبين مستوى تحقيق هدف حماية الاصول في الشركات المساهمة".

نتائج الفرض الثاني: "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات تكامل النظام المحاسبي وبين مستوى تحقيق هدف الامن والسلامة في الشركات المساهمة".

جاءت استجابات عينة الدراسة حول العلاقة بين محددات تكامل النظام المحاسبي وبين مستوى تحقيق هدف الامن والسلامة في الشركات المساهمة بأن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في جميع العبارات لصالح البديلين (موافق تماماً وموافق) حيث جاءت جميع قيم

(كا ٢) دالة عند مستوى دلالة (٠.٠١). وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون أو يوافقون تماماً على وجود علاقة قوية بين محددات تكامل النظام المحاسبي وبين مستوى تحقيق هدف الامن والسلامة في الشركات المساهمة. مما سبق يتضح للباحث وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات تكامل النظام المحاسبي وبين مستوى تحقيق هدف الامن والسلامة في الشركات المساهمة، وهذا يعني رفض الفرض الصفري السابق وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات تكامل النظام المحاسبي وبين مستوى تحقيق هدف الامن والسلامة في الشركات المساهمة".

نتائج الفرض الثالث: " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات تكامل النظام المحاسبي وبين مستوى تحقيق هدف تقييم ادارة المخاطر في الشركات المساهمة ".
للتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث باستخدام اختبار (كا ٢ Chi-Square Test) لحسن المطابقة لكل مفردة للكشف عن العلاقة بين محددات تكامل النظام المحاسبي وبين مستوى تحقيق هدف تقييم ادارة المخاطر في الشركات المساهمة
للتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث باستخدام اختبار (كا ٢ Chi-Square Test) لحسن المطابقة لكل مفردة للكشف عن العلاقة بين محددات تكامل النظام المحاسبي وبين مستوى تحقيق هدف الامن والسلامة في الشركات المساهمة".

والسلامة في الشركات المساهمة جاءت استجابات عينة الدراسة حول العلاقة بين محددات تكامل النظام المحاسبي وبين مستوى تحقيق هدف تقييم ادارة المخاطر في الشركات المساهمة بأن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية فى جميع العبارات لصالح البديلين (موافق تماماً وموافق) حيث جاءت جميع قيم (كا) (٢) دالة عند مستوى دلالة (٠.٠١)، وهذا يدل على أن أفراد عينة الدراسة يوافقون أو يوافقون تماماً على وجود علاقة قوية بين محددات تكامل النظام المحاسبي وبين مستوى تحقيق هدف تقييم ادارة المخاطر في الشركات المساهمة. مما سبق يتضح للباحث وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات تكامل النظام المحاسبي وبين مستوى تحقيق

هدف تقييم ادارة المخاطر في الشركات المساهمة، وهذا يعنى رفض الفرض الصفري السابق وقبول الفرض البديل الذى ينص على أنه " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات تكامل النظام المحاسبي وبين مستوى تحقيق هدف تقييم ادارة المخاطر في الشركات المساهمة "

٨. النتائج والتوصيات:

توصل الباحث من خلال الدراسة الى النتائج التالية:

أ. نتائج الدراسة:

– إن تطبيق المعايير المحاسبية في نظام الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة يحقق الجودة والشفافية للمعلومات المحاسبية الألكترونية الواردة في التقارير المالية فضلا عن دورها في حماية اصول وحقوق أصحاب المصالح في

تلك الشركات والذي ينعكس على زيادة ثقة المستخدمين في تلك المعلومات.

- صاحب استخدام الحاسوب في مجال نظام المعلومات المحاسبي في الشركات المساهمة مجموعة خصائص تتطلب عناية خاصة من قبل المراجع عند قيامه بعمليات المراجعة ضماناً لتحقيق سيطرة أكبر أثناء تنفيذ عمليات المراجعة والتي تتمثل بتغيرات في الهيكل التنظيمي، وكذلك في الوثائق والسجلات التقليدية، وإخفاء مسار الرقابة، وادلة الاثبات الالكترونية.

- تتعلق الرقابة بإجراءات انشاء إدارة مستقلة للحاسوب وفصل الواجبات المرتبطة بها ووضع إجراءات لتطوير الأنظمة والرقابة على أمن أجهزة

وبرامج وبيانات الحاسوب ووضع نظم لإعادة التخطيط بنما تركز الرقابة التطبيقية على إجراءات تتعلق بالرقابة على المدخلات وعمليات التشغيل والمخرجات لكل برنامج تطبيقي على الحاسوب.

ب. توصيات الدراسة:

إستكمالاً لمتطلبات المنهجية، وإعتماداً على ما تم التوصل اليه من إستنتاجات، ولغرض الإفادة منها مستقبلاً، فقد خصص التوصيات التي يراها الباحث ضرورية، ويمكن تحديدها على النحو الآتي:

- يوصي الباحث شركات المساهمة في سوق الأوراق المالية العراقية على ضرورة الاستفادة من الامكانيات الهائلة لنظم الحاسوب في

مجال العمل المحاسبي تحقيقاً لمزايا هذه النظم في تطوير اجراءات الرقابية والعمل لديها. وضرورة اهتمام تلك الشركات بادخال التطبيقات المحاسبية والبرمجيات ضمن لوائحها وتأهيل المراجعين بما يتناسب مع تطورات العصر الحالي بما يخدم اهداف الرقابة الداخلية الألكترونية.

- ضرورة تخصيص اقسام مستقلة في الهيكل التنظيمي لوحدات الحاسوب في شركات المساهمة وربطها بأعلى مستوى اداري لمنحها الاستقلال والحياد عند ممارستها لاعمالها، والعمل على فصل الواجبات بين العاملين في هذه الوحدات تحقيقاً لاهداف الرقابة الداخلية الألكترونية، والعمل بصورة

مستمرة على تدريب مشغلي اجهزة الحاسوب في الشركات المساهمة وزيادة تأهيلهم ومقدرتهم على ممارسة دورهم على الوجه الاكمل.

- ينبغي على ادارات واقسام التنفيذ في الشركات المساهمة ومسؤولي امن الحاسبات فيها توجيه العناية المستمرة لاجراءات الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسوب بنوعيتها سواء كانت اساليب الرقابة العامة او التطبيقية لاهميتها الكبيرة في اقامة نظام رقابة داخلي فعال.

المراجع:

١. وسيلة بوخالقة، " دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،

- جامعة قاصدي مرياح ورقلة،
٢٠١٢، ص ١٦.
٢. احمد حسين علي حسين، " نظم المعلومات المحاسبية. الاطار الفكري والنظم التطبيقية" الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٦.
٣. بوطورة فضيلة، "دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك"، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، ٢٠٠٧.
٤. فاطمة ناجي العبيدي، "مخاطر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة واثرها على عملية التدقيق فاعلية في الاردن" رسالة ماجستير ، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١٢.
٥. ليلي ناجي مجيد الفتلاوي، " دور نظام المعلومات المحاسبية والتكاليفية في مكافحة الفساد"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الثاني والثلاثون، ٢٠١٢.
٦. أراز حمد عبدالله، " دور الرقابة الداخلية في الحد من ظاهرة الفساد الاداري والمالي، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، ٢٠١٣.
٧. علاء حسين محمد المشهداني، " تأثير فاعلية نظام الرقابة الداخلية في مستوى مصداقية وعدالة التقارير المالية"، شهادة المحاسبة القانونية، المعهد

الإلكترونية"، نيل شهادة
المحاسبة القانونية، المعهد
العربي للمحاسبين القانونيين،
فرع اربيل، ٢٠١٢.

١١. جعفر معروف "تحديث طرق
الرقابة الحكومية العليا وفقا
لمتطلبات الخصخصة" دراسة
تطبيقية في الأردن، مجلة كلية
بغداد للعلوم الاقتصادية
الجامعة، العدد السادس
والثلاثون، ٢٠١٣.

12.
rasad, A." A capabilities-
based approach to obtaining
a deeper understanding of
information technology
governance effectiveness:
Evidence from IT steering
committees", International
Journal of Accounting
Information Systems,
Volume 11, Issue 3,
September 2010.

العربي للمحاسبين القانونيين،
٢٠١٠.

٨. غاشوش عايدة، " دور الرقابة
الداخلية في تحسين جودة
المعلومات المحاسبية"، رسالة
ماجستير أكاديمي، قسم العلوم
التجارية، كلية العلوم
والاقتصاد، جامعة منتوري
قسنطينة ٢٠١١.

٩. د. طلال الجبالي، " تحليل
أهمية عناصر الرقابة الداخلية
لمراقبي الحسابات. دراسة P
استشكافية لعينة من مراقبي
الحسابات بالعراق"، المجلة
العربية، قسم المحاسبة، كلية
العلوم الإدارية والمالية، جامعة
الاسراء، ٢٠٠٦.

١٠. سرکوت ميرخان أحمد
بيرانبي، " دراسة وتقييم نظام
الرقابة الداخلية للنظام
المحاسبى في ظل البيئة